مظاهر التيسير في كتاب (إعراب القرآن الكريم وبيانه) لمحي الدين الدرويش

م . م. لؤي واهم شهيد

مديرية تربية محافظة البصرة

خلاصة البحث

تعددت مظاهر التيسير في النحو العربي عبر مراحله لدى الباحثين أو العاملين في هذا المجال، إذ عدَّه بعض المحدثين بأنَّه إعادة لصياغة النحو أو الموروث النحوي بلغة واضحة لا يشوبها الغموض والتعقيد لدى الباحثين مع الاحتفاظ بقواعد النحو التقليدية خلاف ما جاءت عليه كتب النحاة الأوائل، وهذا النوع هو ما سار عليه محيي الدين الدرويش في كتابه (إعراب القرآن الكريم وبيانه)، ولم يكن تيسيراً ضد قواعد النحو القديمة كما لدى مدرسة ابن مضاء ومن تابعها من المحدثين وإن وافقهم في بعض مسائله سواء بقصد منه أم بغير قصد، وكذلك اختياره وجهاً من وجوه الإعراب المتعددة بوصفه نوعاً من أنواع التيسير للقارئ.

الكلمات المفتاحية: مظاهر، التيسير، إعراب، الدرويش .

The Facilitation Aspects in the book (Explaining and Clarifying the Holy Quran) by Mahiaddin Al-Darwish

Asst. Instructor . Lo'ay Wahm Shaheed

Basrah Education Directorate

Abstract:

There have been various forms of simplification in Arabic grammar throughout its stages by researchers or professionals in this field. Some scholars consider it a rephrasing of grammar or grammatical heritage in a clear language that is not marred by ambiguity and complexity for researchers while retaining the traditional rules of grammar, in contrast to what was presented in the books of the early grammarians. This type is what Muhyiddin al-Darwish followed in his book "Interpretation of the Holy Quran and its Explanation," and it was not a simplification against the old rules of grammar as was the case with the Ibn Madha school and those who followed it from the linguists, even if they agreed with them in some issues, intentionally or unintentionally. It also represents a type of simplification for the reader by choosing one of the multiple forms of grammatical parsing .

Keywords: aspects , facilitation , parsing , Al-Darwish .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبي الأمة المبعوث رحمة للعالمين محمد السراج المنير، وعلى آله الهداة الميامين، وصحبه المنتجبين، وبعدُ.

إنَّ النحو العربي ما هو إلَّا ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية، ويُعزى سبب نشأته للحفاظ على القرآن الكريم وطريقة أدائه أداءً فصيحاً، فنشأ نشأة بسيطة بعيدة عن كل معاني التكلف حتى وصل القرن الرابع الهجري فتشعبت فروعه وتعقدت أبوابه وتعددت أوجه إعراباته في المسألة الواحدة وكثرت قياساته وعلله.

وللتيسير في النحو العربي أشكال متعددة، يختلف في مفهومه على مرِّ العصور لدى الباحثين، فقد دلَّ هذا المعنى عند بعض الأقدمين وقد يعنى به وضع المختصرات والملخصات في النحو للدارسين، أبرزها (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر(ت١٨٠ه)، و(مختصر في النحو) للكسائي(١٨٥ه)، و(الجمل) للزجاجي(ت٣٣٧ه)، و(التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨ه)، وغيرها من المؤلفات في هذا النحو.

أمَّا بعد مجيء ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) فقد أخذ هذا المعنى أو المفهوم منحى آخر، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل ليخلص النحو من كل ما دخل عليه من التأويل والتعليل والأقيسة، وتبعه في ذلك كثير من العلماء حتى العصر الحديث.

وفي ظل التطور الذي حصل بعد عام ١٩١٦م، وبعد ظهور المنهج الوصفي الذي انضوى تحته مجموعه من العلماء والباحثين راكضين وراء التجديد والثورة أو نقض كل ما هو قديم، فقد تأثر بعض العرب بهذه الأفكار الوافدة آملين تطبيقها على النحو العربي، فوجدت هذه الدعوات صدى واسعاً في تطبيقها بين المتعلمين، مما جعل بعض الصيحات أنْ تتوالى لتيسير النحو في العصر الحديث بحجة صعوبة النحو العربي وتذمر الكثيرين من أبنائه وخاصة المتعلمين من كثرة التفاصيل في قواعد النحو، وتعددت الآراء والخلافات بين المدارس النحويَّة من جهة وبين النحويِّين من جهة أخرى، وانقسم أصحاب النحو أو المشتغلون بهذا المجال على قسمين: بين متشبث بكل ما هو قديم رافض لكل مظاهر التجديد بحجة أنَّ هذه الدعوات لا يمكن تطبيقها على اللغة العربية؛ لأنَّها ولدت في مناطق لا يمكن أنْ تتوافق مع اللغة العربية، وبين مجددٍ منفتحٍ على الفكر الغربي المعاصر الذي تمخض عن اتصال بعض الدارسين العرب باللسانيات الغربية، وهؤلاء انقسموا على قسمين أيضاً: منهم من اتخذ التراث منطلقاً لإحياء النحو وتجديده وتمثل في الدكتور إبراهيم مصطفى، والدكتور شوقي ضيف، متخذين من أفكار ابن مضاء القرطبي منطلقاً لتجديد النحو، ومنهم من اتخذ اللسانيات الغربية منطلقاً لإعادة وصف اللغة العربية وبناء نظرية نحويَّة جديدة بديلة عن النظريَّة القديمة أمثال: الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور تمَّام حسَّان.

و يبدو أنَّ السمة البارزة عند الدارسين للنحو العربي في العصر الحديث هي دعوتهم إلى التيسير سواء أكان عند المجددين منهم _وهؤلاء لا خلاف فيهم_ أم عند المتشبثين بالقديم، فإنَّهم دعوا إلى التجديد في النحو العربي، وذلك بإعادة قراءة التراث النحوي بأسلوب سهل للمتعلم واضح المعاني وتقريب القواعد من إفهام المتعلمين وتضع العناء عن المعلمين. وممن نحا هذا الاتجاه في العصر الحديث الدكتور عباس حسن الذي أفصح عن منهجه في مقدمة كتابه (النحو الوافي).

وفيما يبدو أنَّ محيي الدين الدرويش قد نحا هذا النحو من التيسير في كتابه سواء أكان في سهولة الفاظه، أم وضوح عباراته، أم في اعتماده على مصادر التراث النحوي التي استقى منها مادته النحويَّة إذ جعلها المصدر الأساس و العماد الذي يقوم عليه كتابه.

جاء هذا البحث في دراسته معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته مع الدراسة. أمَّا منهج الباحث فيعتمد على تفصيل الآراء التي ذكرها محيي الدين الدرويش في المسألة التي وردت فيها لفظة التيسير أو أحد مشتقاتها أو مرادفاتها، بعد ترجيحه لواحد من هذه الآراء، ثم أبدي رأيي في المسألة سواء أكان بالموافقة أم بالرفض مع اختياره و بيان السبب إنْ أمكنني ذلك، وألجأ كذلك في بعض الأحيان في هوامش البحث إلى الإكثار من ذكر المصادر قد يصل إلى العشرة أحياناً، ويكون ذلك عندما أذكر في المتن أنَّ هذا الرأي أو الوجه من الإعراب رجَّحه أكثر النحويين، ففي هذا المورد ترد فيه كثرة المصادر للتتوافق مع كلمة الأكثر.

أمَّا مسوغات الدراسة فقد جاءت لسبب رئيس هو كون أكثر الدارسين الذين ذكروا هذا الكتاب، أو عنوا بدراسته يعدونه من الكتب الميسرة في إعراب القرآن، لذا يحتم علينا أنْ نقف في هذه الدراسة على بعض مظاهر التيسير عند الدرويش ومدى تأثره بهذه الدعوات وموقفه منها، ومن أي نوع من أنواع التيسير التي ذُكِرَت.

وفي الختام أسأل الله السداد في القول والعمل، وأن ينتفع طلاب العلم من عملي هذا، إنَّه ولي توفيقي وسداد أمري.

الباحث

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

آراؤه الموافقة مع آراء الميسرين

لم يستطع أحد القول إنَّ محيي الدين الدرويش في كتابه (إعراب القرآن الكريم وبيانه) جاءت فيه أفكاره وآراؤه ميسرة تتوافق مع آراء الميسرين الذين دعوا في مصنفاتهم إلى ذلك، كدعوة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ه)، أو من تابعه في ذلك من المحدثين، بل كانت متوافقة مع آراء القدماء تماماً سواء أكانت من تعليل أم قياس أم حذف أم تقدير وما إلى ذلك هذا من جانب، ومن جانب آخر فلم يرد ذكر في كتابه للعلماء الميسرين مطلقاً، ولم يذكر آراءهم التيسيريَّة، فهذا كله يدلُّ دلالة واضحة على منهجه ومتابعته للقدماء، ولكن وردت بعض ترجيحاته الإعرابية متوافقة مع نظرة الميسرين سواء أكانت بقصد منه أم بغير قصد.

من هذه الموارد التي ذكرها الدرويش في كتابه ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ**﴾ [يونس:١١]، فتعددت آراء العلماء وكثر اختلافهم في الآية في لفظة (استعجالهم) على أكثر من مذهب:

منهم من يرى في (استعجالهم) أنَّها تعرب حالاً، وأنَّ التقدير عندهم استعجالاً مثل استعجالهم، هكذا قدَّره مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) إذ قدَّر المحذوف موافقاً للمصدر[١]، وقدَّر العكبري (ت٦١٦ه) المحذوف موافقاً للفعل، والتقدير عنده: تعجيلاً مثل استعجالهم؛ لأنَّ مدلول عجَّل غير مدلول استعجل ،عجَّل يدلُّ على الوقوع واستعجل يدلُّ على طلب التعجيل، وذلك واقع من الله تعالى وهذا مضاف إليهم[٢]، وفي كلا التقديرين يكون التقدير على حذف الموصوف وهو (استعجال) وإقامة صفته مقامه وهي (مثل)، فبقي: ولو يعجِّل الله مثل استعجالهم، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا مذهب الخليل(ت١٧٥ه)، وسيبويه(ت١٨٠ه)[٣].

فيما يرى آخرون أنَّ (استعجالهم) منصوب بنزع الخافض على إسقاط كاف التشبيه، والتقدير: كاستعجالهم، وهذا ما يراه الفرَّاء(ت٢٠٧ه) إذ يقول: "واستعجالهم منصوب بوقوع الفعل: (يعجِّل)، كما تقول: قد ضربتُ اليوم ضربتك، والمعنى: ضربتُ كضربتك، وليس المعنى هاهنا كقولك ضربت ضرباً؛ لأنَّ ضرباً لا تضمر الكاف فيه؛ لأنَّك لم تشبه بشيء، وإنَّما شبهت ضربك بضرب غيرك فحسنت فيه الكاف"[٤]

وهذا ما يراه صاحب الجدول في إعراب القرآن أيضاً[٥]، فيما يرى بعضهم أنَّ هذا الرأي فيه بُعدٌ، والحق مع الخليل وسيبويه[٦].

ويرى قسم ثالث أنَّ (استعجالهم) منصوب على المصدريَّة وهو اختيار ابن الأنباري(ت٥٧٧ه) ومجموعة من أصحاب الإعراب[٧]، وهذا ما اختاره الدرويش ورجَّحه من إعراب في كتابه إذ يراه أسهل الوجوه وأبعدها عن التكلف[٨].

ويرى الباحث أنَّ الدرويش في اختياره هذا قد وافق الميسرين فيما دعوا إليه وسايرهم في الابتعاد عن التأويل والتقدير؛ وذلك بما جاء عنهم[٩]، سواء أكان هذا بقصد منه أم بغير قصد، وهذا ما أراده في إعرابه، ومتى صحَّ الكلام من غير تأويل كان أفضل من التأويل.

ومما ورد من مظاهر التيسير عند الدرويش في إعرابه ما ذكره في إعراب قوله تعالى: ﴿ **قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى**﴾ [طه:٢١]، إذ كثر الخلاف وتشعبت الآراء في إعراب لفظة (سِيرَتَهَا)، فذكر محيي الدين الدرويش عدَّة وجوه لعلماء العربية اختار منها ما قال به أكثرهم [١٠]، فقد جوز العكبري في (سِيرَتَهَا) النصب على أنَّها بدل اشتمال من الضمير الهاء في (سَنُعِيدُهَا)؛ لأنَّ معنى سيرتها صفتها أو طريقتها، والتقدير: سنعيدها صفتها أو طريقتها[١١]، وتبعه من المحدثين بعضٌ من أصحاب الإعراب[١٢].

أمَّا الزمخشري (ت٥٣٨ه) فالإعراب عنده في (سَنُعِيدُهَا) هو أنْ يكون مستقلاً غير متعلق بـــ(سِيرَتَهَا)، بمعنى أنَّها أنشئت أوَّل مرة عصا ثم ذهبت وبطلت بالقلب حيه، فسنعيدُها بعد ذهابها كما أنشأناها أولاً، ونصبت (سِيرَتَهَا) على أنَّها مفعول به لفعل مضمر والتقدير: تسير سيرتها الأولى، وقد جوَّز الزمخشري وجهاً آخر في (سيرتها) على أنَّها منصوبة على الظرفية، والتقدير عنده: سنعيد في طريقتها الأولى[١٣]، أي في حال ما كانت عصا[١٤].

وردَّ على الزمخشري أبو حيان (ت٧٤٥ه) بأنَّ : "سيرتها أو طريقتها ظرف مختص فلا يتعدى إليه الفعل على طريقة الظرفية إلَّا بواسطة في ولا يجوز الحذف إلَّا في ضرورة أو فيما شذّت فيه العرب"[١٥]، وكذلك غلَّطة ابن هشام (ت٧٦١ه) في هذا الوجه من الإعراب وصوب ما قاله الزجاج (ت٣١١ه) بقوله: ومن الوهم قول الزمخشري في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾، وقول جماعة في (دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق) إنَّ هذه المنصوبات ظروف وإنَّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعة، كـــ(مكان) و(ناحية) و(جهة) و(جانب) و(أمام) و(خلف)، والصواب أنَّ هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً والجار المقدر (إلى) في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾[١٦].

أمَّا النصب على إسقاط الخافض فهو الرأي الذي عليه أكثر المفسرين والنحاة والمعنى: سنعيدها إلى سيرتها الأولى[١٧].

واختار محيي الدين الدرويش هذا الوجه من الإعراب النصب لنزع الخافض؛ لأنَّه أسهل الوجوه الإعرابية التي ذكرت وأبعدها عن التكلف لدى القارئ؛ لذا رجَّحه من بين الوجوه الإعرابية التي ذكرت تيسيراً لهم[١٨]، وبهذا يكون قد سلك طريق الميسرين عندما رجَّح الوجه الذي يبتعد عن التأويل والتقدير الذي دعا إليه المحدثون في مصنفاتهم[١٩]، ولم يقل أو يرجح بما جاء عند الزمخشري من تقدير فعل محذوف، أو ما قاله العكبري في تأويل معنى الفعل على صفتها أو طريقتها، بل اختار الوجه الأكثر سهولة من حيث التأويل والتقدير، وبهذا قد وافق المنهج التيسيري في هذا الوجه من الإعراب.

ومن مواطن التيسير في (إعراب القرآن الكريم وبيانه) ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿**أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ**﴾[المؤمنون:٣٥] تعدُّ هذه الآية من الآيات التي اختلف فيها المفسرون والنحاة، إذ ذكر السمين الحلبي (ت٧٥٦ه) ستة أوجه منها في كتابه[٢٠]، وذكر محيي الدين الدرويش أربعة منها[٢١]:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

الأوَّل: ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ خبر (أنَّ) الأولى محذوف لدلالة خبر (أنَّ) الثانية عليه تقديره: (أنَّكم مخرجون أو تبعثون)، وهو العامل في الظرف، و(أنَّ) الثانية وما في حيزها بدل من الأولى وفيها معنى التأكيد[٢٢].

الثاني: ما اختاره أبو البقاء العكبري بأنَّ اسم (أنَّ) الأولى محذوفٌ أقيم مقامه المضاف إليه، تقديره: أنَّ إخراجكم، و(إذا) هو الخبر، و (أنَّكم مخرجون) تكرير؛ لأنَّ (أنَّ) وما عملت فيه للتوكيد، أو للدلالة على المحذوف[٢٣].

الثالث: يرى أنَّ (أنَّكم مخرجون) مبتدأ وخبره الظرف مقدماً عليه، والجملة خبر عن (أنَّكم) الأولى، والتقدير: أيعدكم أنَّكم إخراجكم كائن أو مستقر وقت موتكم، ولا يجوز أنْ يكون العامل في (إذا) (مخرجون)؛ لأنَّ ما في حيز (أنَّ) لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها (متم)؛ لأنَّه مضاف إليه، و(أنَّكم) وما في حيزه في محل نصب أو جر بعد حذف الحرف، إذ الأصل: أيعدكم بأنَّكم: ويجوز أنْ لا يُقدَّر حرف جر، فيكون في محل نصب فقط نحو: وعدت زيداً خيراً[٢٤].

الرابع: هو ما ذهب إليه الفراء، والجرمي(ت٢٢٥هـ)، والمبرد(ت٢٨٥ه) بأنَّ خبر (أنَّ) الأولى (مخرجون)، و (أنَّ) الثانية مكررة وحدها توكيداً، وجاز ذلك عندهم لما طال الكلام كان تكريرها حسناً[٢٥]، وهذا الإعراب المطَّرد عند المفسرين وأصحاب كتب الإعراب من المحدثين[٢٦] .

واختار محيي الدين الدرويش من هذه الوجوه الأربعة التي ذكرها ما ذهب إليه الفراء والجرمي والمبرد، إذ يرى في هذا الوجه من الإعراب بأنَّه أسهل الوجوه، والأقرب إلى التناول، والأدنى إلى المنطق من الوجوه التي ذكرت، وإنْ كانت كلها صحيحة، وترك الاختيار للقارئ فيما يروم منها[٢٧]، ومن جانب آخر إنَّ هذا الوجه من الإعراب أكثر ملاءمة مع رؤية دعاة التيسير بعدم إثقال النص بالتأويل والتقدير والحذف[٢٨]، فيمكن القول إنَّ الدرويش في هذا الوجه من الإعراب وافق الميسرين.

ومن اختيارات الدرويش في إعرابه في التيسير ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[الشورى:١١]، فإنَّ هذه الآية من الآيات التي دار الخلاف فيها بين العلماء من نحاة ومفسرين، فبرَّز محيي الدين الدرويش في إعراب هذه الآية أقوال العلماء، وأفرد لها باب الفوائد لكثرة ما وردت فيها من آراء، فذكر أكثرها واختار المشهور منها عند النحاة وأسهلها[٢٩]، فالذي عليه جمهورهم أنَّ الكاف في (كمثله) زائدة للتوكيد، والمعنى عندهم: ليس مثله شيء، والزيادة للتوكيد هي إحدى معاني الكاف[٣٠]، وإنْ أثبت غير ذلك لأدَّى إلى المحال: "أثبت له –عزَّ اسمه– مثلاً، فزعمت أنَّه ليس كالذي هو مثله شيء، فيفسد هذا من وجهين: أحدهما: ما فيه من إثبات المثل له عزَّ اسمه وعلا علواً عظيماً، والآخر: أنَّ الشيء إذا أثبت له مثلاً فهو مثل مثله؛ لأنَّ الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضا مماثل لما ماثله"[٣١] .

واستدلَّ النحاة على زيادة الكاف للتوكيد بأمور منها: جواز حذفها من الكلام، ويصح مع حذفها الكلام، أي يبقى الكلام على حاله، والتقدير عندهم ليس مثله شيء، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: "ثم لو قلنا أنَّ الكاف ها هنا زائدة لما امتنع؛ لأنَّ دخول الكاف ها هنا كخروجها، ألا ترى أنَّ معنى ﴿ليس كمثله شيء﴾، ومعنى (ليس مثله شيء) واحدٌ"[٣٢]، وكذلك مما استدلوا به على زيادتها بأنَّها حرف والأسماء لا تقع موقع الزوائد إنَّما تزاد الحروف [٣٣].

أمَّا الفائدة من زيادة الكاف في الآية الكريمة فيرى صاحب كتاب الجنى الداني: "فائدتها توكيد نفي المثل من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي. أمَّا اللفظي فهو أنَّ زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثله شيء ليس مثله شيء، وأمَّا المعنوي فإنَّه من باب قول العرب: مثلك لا يفعل كذا. فنفوا الفعل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته؛ لأنَّهم قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنَّهم إذا نفوه عمَّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه"[٣٤].

فيما يرى آخرون أنَّ الكاف ليست بزائدة وإنّما هي على بابها، ويكون معنى الكلام معها نفي مثل المثل أي ليس له مثل فيشبَّه بهِ. قال الرضي(ت٦٨٨ه): "ويجوز في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ألّا يحكم بزيادة الكاف، بل يكون على طريقة قوله: ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك: ليس لأخي زيدٍ أخ، أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأنَّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فأخو زيدٍ ملزوم، والأخ لازمه، لأنَّه لابدَّ لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم أي ليس لزيد أخ؛ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد. فكذا هنا نفيت أنْ يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله"[٣٥]، وقال بعدم زيادة الكاف أيضاً بعض من النحاة والمفسرين[٣٦].

وأكدَّ هذا المعنى الدكتور فاضل السامرائي إذ يقول: "إنَّه جاء بالكاف ومثل، لنفي المماثلة والتشبيه كليهما ولو جاء بالكاف وحده لكان نفياً للمشابهة فقط، ولو جاء بمثل لكان نفياً للماثلة فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة، والذي يبدو لي أنَّ الكاف ليست زائدة، بل هي على معناها"[٣٧].

وذهب الطبري(ت٣١٠هـ)، ومن تبعه في ذلك إلى أنَّ (مثل) هي الزائدة في الآية، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ**﴾[البقرة:١٣٧]، وجاءت زيادتها هنا لتفصل الكاف من الضمير، والتقدير: ليس كهو شيء، وإدخال الكاف على الضمير غير جائز؛ لأنَّ (مثلاً) اسم والأسماء لا تزاد. بخلاف الكاف فإنَّها حرف فتصلح للزيادة[٣٨].

فيما يرى آخرون أنَّ المراد بالمثل في الآية الكريمة هو بمعنى الصفة، فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، نحو قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**﴾ [الرعد:٣٥] أي صفة الجنَّة[٣٩].

مما سبق يتبين أنَّ محيي الدين الدرويش اتبع في هذه الآية أشهر الأقوال وأرجحها التي قال بها جمهور النحاة والمفسرين الذين عدُّوا أنَّ الكاف حرف جر زائد لتوكيد نفي المماثلة لله سبحانه وتعالى، والذي دعاهم إلى هذا القول هو حملهم الكاف على معنى مثل إنْ لم تكن زائدة، وبهذا يكون التقدير: ليس مثل مثله شيء، وهذا يدعو إلى الشرك وهو المشهور والمطَّرد عند العلماء؛ لأنَّه لا يخالف القاعدة النحوية، ويتفق مع المعنى في نفي الشبه عن الله سبحانه وتعالى، وهذا أسهل الأوجه التي قيلت في الآية الكريمة[٤٠]، وأكثرها وضوحاً، وأبعدها عن التأويل كما لُحِظَ عند الرضي الاسترابادي، وعند الطبري أيضاً، فالوجه القائل بزيادة الكاف جاء على المطَّرد والشائع مع قواعد العربية من جهة، ومن جهة أخرى فيه بعد عن التأويل والتقدير والحذف، وبهذا يكون قد وافق أصحاب دعوات التيسير في هذا الوجه من الإعراب.

آراؤه المخالفة لآراء الميسرين

وردت بعض الترجيحات الإعرابية لمحيي الدين الدرويش لا تتوافق مع ما ذكر من أنَّها تتميز بالسهولة والوضوح للقارئ، بل أراها خلاف ذلك؛ لما فيها من خروج على المطرد الشائع من وجهة نظر الباحث.

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ**﴾[البقرة :٧١]، إنَّ هذه الآية محط خلاف بين أصحاب الإعراب والمفسرين إذ تعددت فيها الوجوه الإعرابية وعُدَّت من الآيات المشكلة في الإعراب، واختار الدرويش من هذه الآراء المختلفة إعراباً تابع فيه الزمخشري إذ يرى أنَّه(ولا تسقي) الواو فيها عاطفة، و(لا) زائدة لتوكيد النفي على أنَّ المعنى لا ذلول تثير وتسقي و أنَّ الفعلين صفتان لذلول فكأنَّه يقول: لا ذلول مثيرة وساقية[٤١]. إذ يرى الدرويش في هذا الوجه من الإعراب بأنَّه أسهل الأوجه وأقربها إلى المنطق[٤٢]. فيما يرى آخرون خلاف ذلك أنَّ (لا) في (ولا تسقي) نافية غير عاملة داخلة على الجملة الفعلية، ومنهم من عدَّها اسمية والمبتدأ فيها محذوف وفي كلتا الحالتين تكون الجملة في محل رفع صفة لـــ(البقرة)[٤٣]، والوجه الذي اختاره الدرويش وإنْ يراه أسهل الأوجه، أو أقربها إلى المنطق، إلّا أنَّه يتنافى مع القواعد النحويَّة ويخالفها، وذلك ما يراه الزمخشري بقوله: "ولا الأولى للنفي ، والثانية مزيدة لتوكيد الأولى لأنَّ المعنى: لا ذلول تثير وتسقي على أنَّ الفعلين صفتان لذلول كأنَّه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية"[٤٤]، وقد أجمع بعض النحويين والمفسرين على وجوب تكرار(لا) إذا دخلت على النعت وردَّ بعض النحاة على الزمخشري ، وعلى صاحب المنتخب الذي وافقه في هذا الرأي: "وما ذهبا إليه ليس بشيء؛ لأنَّ قوله: (لا ذلول) صفة منفية بـــ(لا)، و إذا كان الوصف قد نفي بـــ(لا) لزم تكرار لا النافية لمّا دخلت عليه تقول: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، وقال تعالى: ﴿ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣٠-٣١]، و﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة:٤٣-٤٤]، و ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة:٦٨]، ولا يجوز أنْ نأتي بغير تكرار؛ لأنَّ المستفاد منها النفي إلّا أنَّ ورد في ضرورة الشعر، وإذا آل تقديرهما إلى لا ذلول مثيرة وساقية كان غير جائز"[٤٥]

ويرجِّح الباحث ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب القيسي الذي يرى (لا ذلول) صفة وجملة (تثير الأرض) في موضع الحال من المضمر في (ذلول)، و(ولا تسقي الحرث) في موضع نعت للبقرة[٤٦]، وفي هذا عدم الخروج عن القواعد المطردة للنحو من جهة، ومن جهةٍ أخرى ما يوجد من تكلف وتأويل في رأي الزمخشري، والكلام من غير تأويل أفضل من التأويل، كما يقول أبو حيان: "متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أنْ يسلك به الإضمار والافتقار"[٤٧].

ومن مظاهر التيسير في (إعراب القرآن الكريم وبيانه) ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ**﴾[آل عمران:٧٣] إذ تعد هذه الآية من أشكل ما ورد في هذه السورة[٤٨]، وكذلك عدَّ الواحدي(ت٤٦٨هـ) هذه الآية من مشكلات الإعراب في القرآن الكريم بقوله: "وهذه الآية من مشكلات القرآن، وأصعبه تفسيراً، ولقد تدبرتُ أقوالَ أهلِ التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجد قولاً يطرد في الآية من أولها إلى آخرها مع بيان المعنى وصحة النظم"[٤٩]، وكثر الحديث في هذه الآية والاختلاف في إعرابها؛ لكثرة الاختلاف في تفسيرها والاختلاف في معانيها، فما جاء عن العرب: "الإعراب فرع المعنى"، حتى ذكر السمين الحلبي تسعة أوجه من الإعراب فيها[٥٠]، ومن هذه الوجوه ما ذكره الزمخشري بأنَّ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ متعلق بقوله: ﴿أَنْ يؤتى﴾، وما بينهما اعتراض[٥١]، وتابعه محيي الدين الدرويش في إعرابه، إذ عدَّه أسهل الوجوه التي ذكرت في إعرابها وأبعدها عن التكلف[٥٢].

فقد جاء الاختلاف بين أصحاب الإعراب في هذه الآية بين جملتي: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، وجملة ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾، فما جاء في إعراب جملة ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ قراءة ابن كثير(ت١٢٠هـ)، وهي قراءة الاستفهام[٥٣]، إذ وردت على الإنكار من اليهود: ﴿أأنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾، وعلى هذه القراءة يجوز في (أنْ) أنْ تكون في موضع رفع بالابتداء إذ لا يعمل في (أنْ) ما قبلها؛ لقطع الاستفهام بينهما، وخبره محذوف، والمعنى: أأنْ يؤتى أحد يا معشر اليهود مثلما أوتيتم من الكتاب والعلم تصدقون به، أو تعترفون، أو تذكرونه لغيركم؟ أو نحو هذا مما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، وحسن الابتداء بـــ(أنْ)؛ لأنَّها قد اعتمدت على حرف الاستفهام، فهو في التمثيل بمنزلة: أزيدٌ ضربته؟ فوقع الاسم هنا بعد همزة الاستفهام[٥٤]، ومن قال: "أزيداً ضربته؟" كانت (أنْ) عنده في موضع نصب بفعل مضمر بعد حرف الاستفهام، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: أتذكرون أنْ يؤتى أحد تذكرونه، فتذكرونه مفسر لتذكرون الأول[٥٥]، وقد استحسن هذا وقال بوجوب اختياره مكي القيسي، والسمين الحلبي أيضاً يقول مكي القيسي: "النصب الاختيار؛ لأنَّ الاستفهام عن الفعل، فتضمر فعلاً بين الألف وبين (أنْ)"[٥٦].

أمَّا جملة ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ فيرى بعضهم أنَّ اللام في (لمن) زائدة، و (مَنْ) مستثنى من (أحد) المتأخر المذكور في الآية، والتقدير ولا تصدقوا أو لا تعتقدوا أنْ يؤتى أحدٌ مثلما أوتيتم إلّا من تبع دينكم أي إلّا من كان على ملتكم أمَّا يكون من غيركم كهذا النبي، فلا يمكن أنْ يؤتى مثلما أوتيتم من النبوة والكتاب؛ لأنَّها حكرٌ على بني إسرائيل(٥٧)، وهذا الوجه من الإعراب والتأويل لا يصحُّ، أو بعيد عن ذلك عند كل من الفخر الرازي(ت٦٠٤ه)، والعكبري، والسمين الحلبي؛ لأنَّ فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله، وفيه تقديم ما في صلة (أنْ) عليها أيضاً، وهو غير جائز(٥٨).

فيما يرى آخرون أنَّ اللام في (لمن) غير زائدة، وعليه يكون المستثنى منه محذوفاً في الآية قبل المستثنى، والتقدير لا تقروا أو لا تعترفوا أو لا تظهروا تصديقكم لأحدٍ من الناس بأنْ يؤتى مثلما أوتيتم أو بأنَّ أحداً يحاججكم عند ربكم إلّا لمن تبع دينكم وحدهم من دون المسلمين لئلا يزيدهم ثباتاً، ومن دون المشركين؛ لئلا يدعوهم إلى الإسلام(٥٩).

إذن فعلى كلا الوجهين يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ من كلام اليهود بعضهم لبعض، وأمَّا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ فهو اعتراض بين أقوالهم بين المفعول وفعله، وهو من كلام الله تعالى، وفي كليهما يكون إعراب الجملة في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ مفعولاً به لـــ(ولا تؤمنوا) أيضاً (٦٠).

وهذا الوجه من الإعراب هو ما اعتمده الدرويش في كتابه متابعاً فيه الزمخشري إذ يراه الأسهل والأقرب إلى المنطق والأبعد عن التكلف بين الوجوه التسعة الأخرى التي ذكرها السمين الحلبي(٦١)، وأعرضنا عنها، واكتفينا فيما ورد من وجوه في كتاب الدرويش طلباً للاختصار(٦٢).

وهناك وجه لم يذكره السمين الحلبي ولا محيي الدين الدرويش، ذكره الطبرسي(ت٥٤٨ه) في تفسيره، وهو أنَّ الكلام في الآية كلِّها يخاطب الله فيها المؤمنين، والمعنى يكون: لا تؤمنوا أيها المؤمنون إلَّا من تبع دينكم الإسلام، ولا تصدقوا بأنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الدين، فلا نبيَّ بعد نبيكم إلى يوم القيامة، ولا تصدقوا بأنْ يكون لأحد عليكم حجَّة عند ربكم(٦٣)، فالآية كلُّها خطاب للمؤمنين من الله سبحانه وتعالى، وبهذا التوجيه من المعنى لا يكون هناك اعتراض في الآية، فتكون أقلها وأيسرها تأويلاً وإعراباً للقارئ من الوجوه التي ذكرها أصحاب التفسير والإعراب، وهذا ما أراه أسهل الوجوه وأبعدها عن التكلف، ولا أرجح ما ذهب إليه الدرويش في المعنى والإعراب.

ومن مظاهر التيسير في كتاب (إعراب القرآن الكريم وبيانه) ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾[هود:١١١]، وهي من الآيات التي حار فيها أصحاب النحو والإعراب حتى عدَّت من الآيات المشكلة في القرآن الكريم، وكثر فيها الحديث، ولم يصلوا إلى رأي قاطع، والسبب في ذلك فيما أعتقد هو تعدد قراءاتها فأدَّى ذلك إلى اختلاف المعنى في كل قراءة، مما أدَّى إلى الاختلاف في الإعراب وجرياً على عادتنا نبتعد عن ذكر هذه القراءات طلباً للاختصار ونكتفي بذكر القراءات والآراء التي وردت في كتاب الدرويش، فالوجه الذي اختاره الدرويش في هذه الآية هو قراءة ابن عامر(ت١١٨هـــ)،

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

وحمزة(ت١٥٦هـ)، وحفص(ت١٨٠هـ) عن عاصم قراءة التشديد في (إنَّ)، و(لمَّا)، وهي من القراءات المشكلة التي وردت في هذه الآية[٦٤]، حتى قال فيها الكسائي: ما أعرف لها وجهاً[٦٥]، وهي قراءة لحَّنها أكثر النحويين كما يذكر النحاس[٦٦]، وهذه القراءة فيها وجوه: فأمَّا تشديد (إنَّ) وإعمالها في (كُلًّا) فلا إشكال فيه، لكن يزداد الإشكال في تشديد (لمَّا)، حتى قال الكسائي: "الله جلَّ وعزَّ أعلم بهذه القراءة"[٦٧]، وفي قراءة التشديد في (لمَّا) أربعة وجوه:

الأوَّل: قاله الفراء بأنْ تكون بمعنى (لَمَنْ ما) ثم انقلبت النون ميماً فاجتمع ثلاث ميمات فحذف إحداها وهي الوسطى فبقيت (لمَّا)، وهذا القول لم يرتضِه أكثر النحويين؛ لأنَّه لا يجوز حذف النون مِن (مَن)؛ لأنَّها اسم على حرفين[٦٨].

الثاني: ما اختاره المازني(ت٢٤٧ه) على أنَّ أصلها (لَمَا) بتخفيف الميم ثم شددت، وخطَّأ هذا الوجه الزجاج(ت٣١١ه) بقوله: "وهذا القول ليس بشيء أيضاً؛ لأنَّ الحروف نحو(ربَّ) وما أشبهها تخفف ولسنا نثقل ما كان على حرفين فهذا منتقض"[٦٩].

الثالث: يرى في (لمَّا) أنَّها مصدر للفعل (لَمَّ) أي لممتُ الشيء بمعنى جمعته، لكنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف، وقد نوّنه قومٌ، وانتصابه على الحال من ضمير المفعول في (ليوفينّهم)، وينسب هذا الوجه لأبي عبيد القاسم بن سلام(ت٢٢٤ه)، وضعَّفه كل من العكبري، وابن الحاجب(ت٦٤٦ه)، وابي حيان، وابن هشام(ت٧٦١ه). إذ لا يُعرف (لمَّا) (فَعْلَى) بهذا المعنى ولا بغيره[٧٠].

الرابع: يرى أنَّ (لمَّا) جاءت بمعنى (إلّا)، وهذا ما قاله الزجاج: "وقال بعضهم قولاً لا يجوز غيره – والله أعلم – أنَّ (لمَّا) في معنى إلّا"[٧١]، ومن هذا القول يتبين أنَّ هناك من سبق الزجاج في هذا الوجه: "واستدلَّ أصحاب هذا القول أعني مجيء (لمَّا) بمعنى (إلّا) بنص الخليل وسيبويه على ذلك ونصره الزجاج"[٧٢] إلّا أنَّ الفراء وابن سلَّام قد أنكرا هذا الوجه: "وأمَّا من جعل (لمَّا) بمنزلة (إلّا) فإنَّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لمَّا قمت عنَّا، وإلّا قمت عنَّا، فأمَّا في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره؛ ألا ترى أنَّ ذلك لو جاز سمعت في الكلام: ذهب الناس لمَّا زيداً"[٧٣]، فجعل الفراء هذا الوجه في القسم خاصة، أمَّا أبو عبيد فقد أنكره مطلقاً: أنكر مجيء لمَّا بمعنى (إلّا)[٧٤].

وهذا الوجه من الإعراب هو اختيار الدرويش إذ يراه أسهل الوجوه الأربعة وأبعدها عن التكلف، وهو عنده وجه سهل يزول به كل إشكال، لولا أنَّه يتعارض مع ما قاله الفراء: هذا لا يجوز إلّا في التمني، كما قال الخليل، أو بعد النفي، كقوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[الطارق: ٤]، ولكنَّه على ما فيه أسهل من الأوجه الثلاثة الباقية[٧٥]، وهناك وجه خامس قاله ابن الحاجب أرى فيه أكثر صواباً من الوجوه الأربعة التي ذكرت؛ وذلك لما فيها من التأويل والتكلُّف من جهة، ولتضعيفها من بعض النحاة من جهة أخرى بما فيهم الوجه الذي اختاره الدرويش، والذي يقول عنه: وهو وجه سهل يزول به كل إشكال، لولا أنَّه يتعارض مع ما قاله الفراء: هذا لا يجوز إلّا في التمني، كما قال الخليل أو بعد النفي[٧٦]، وما يراه ابن الحاجب في ما يبدو لي جارٍ على قواعد العربية، وهو أنَّ (لمَّا) هذه هي الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه: "ولو قيل: إنَّ (لمَّا) هذه هي (لمَّا) الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

فعلها في قولهم: خرجتُ ولمَّا، وسافرتُ ولمَّا ونحوه، وهو سائغ فصيح. فيكون المعنى: وإنَّ كلاً لمَّا يهملوا، أو لمَّا يتركوا لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين لقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[هود:١٠٥]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ثم بين ذلك بقوله: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ وما أعرف وجهاً أشبه من هذا وإنْ كانت النفوس تستبعده من جهة أنَّ مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك"[٧٧]، وهذا ما ذهب إليه أبو حيَّان ويرى فيه أنَّه وجه جارٍ على قواعد العربية وعارٍ من التكلف[٧٨]. فضلاً عمَّا فيه من تأويل في حذف الفعل المجزوم إلّا أنَّ هذا الحذف مما جوزه أصحاب التيسير في النحو، كما جاء عن ابن مضاء القرطبي أنَّه قسَّم المحذوفات على ثلاثة أقسام منها: محذوف لا يتم الكلام إلّا به، وقد حُذف لعلم المخاطب[٧٩]، وهذا ما أكَّده أبو حيان: "قد ظهر لي فيها وجه جارٍ على قواعد العربية، وهو أنَّ (لمَّا) هذه هي لمَّا الجازمة، حذف فعلها المجزوم، لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربت المدينة ولمَّا، يريدون: ولما أدخلها، وكذلك هنا التقدير: وإنَّ كلاً لمّا ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ليوفينّهم ربك أعمالهم﴾" [٨٠]، وكذلك أخذ بهذا الوجه ابن هشام إلَّا أنَّه أشكل على ابن الحاجب في تقديره للفعل المحذوف: "وفي تقديره نظر والأولى عندي أنْ يقدر (لمَّا يُوفُّوا أعمالهم) أي: أنَّهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أنَّ بعده (ليوفينَّهم) وهو دليل على أنَّ التوفية لم تقع بعد وأنَّها ستقع، والثاني: أنَّ منفي (لمَّا) متوقع الثبوت كما قدَّمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت"[٨١]، وقد شايعه في هذا الوجه من التقدير صاحب إعراب الجدول[٨٢].

الخاتمة

بعد الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين، تم الانتهاء من هذا البحث، ويمكن إجمال أبرز ما تمثلت به مظاهر التيسير في كتاب (إعراب القرآن الكريم وبيانه) بالآتي:

١- إنَّ كتاب (إعراب القرآن الكريم وبيانه) جاء ميسراً، وذلك من خلال إعادة قراءة التراث النحوي بأسلوب سهل واضح المعاني للمتعلم، وتقريب القواعد من إفهام المتعلمين، وليس هو تيسيراً كما دعا إليه المحدثون من دعاة الوصفية.

٢- وردت مظاهر التيسير عنده في مسائل الإعراب التي اختلف فيها المعربون والمفسرون وتعددت أوجه إعرابهما، فاختياره منها ما يراه قريباً إلى الصواب ومنطق اللغة وفي هذا يُيسر على القارئ ويبعد عنه التشعبات وكثرة الآراء إلّا ما دعت إليه الضرورة أو الحاجة.

٣- جاءت بعض ترجيحاته الإعرابية موافقة لنظرة الميسرين سواء أكانت بقصد منه أم بغير قصد.

٤- لم يوجد أي دليل في كتابه يدلُّ على التيسير الذي دعا إليه أصحاب التيسير سواء أكان حذفاً، أم قياساً، أم تأويلاً، بل جاء من خلال بعض المصطلحات التي دعت إلى ذلك في اختيار وجه من وجوه الإعراب المتعددة طلباً للتسهيل للمتلقي معتمداً على مصادر التراث النحوي في كتابه، كما صرَّح في مقدمته الموجزة: "لأنَّه عن أئمة البيان مقتبس".

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٨ - أيلول لسنة ٢٠٢٣

الهوامش

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن:٣٧٥/١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٦٦٧/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:١٥٧/٦- ١٥٨، وروح المعاني:٧٨/١١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٢، ومشكل إعراب القرآن٣٧٥/١.

(٤) معاني القرآن للفراء:٤٥٨/١.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:٨٦/٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٢٤٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن:٦٦٧/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:١٥٨/٦.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن:٤٠٩/١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:٤٢٦/٢، وبلاغة القرآن الكريم في الإعجاز:٣١٢/٤.

(٨) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه :٣٠٩/٣.

(٩) ينظر: الرد على النحاة:٧١، وإسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو:٩٧.

(١٠) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٦٦٧/٤.

(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٨٨٩/٢، والبحر المحيط:٢٢٢/٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢٦/٨.

(١٢) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم:٦٨٧/٢، وإعراب القرآن للكرباسي:٧٩/٥.

(١٣) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:٧٦/٤، و التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) : ٢٩/٢٢، والبحر المحيط:٢٢٢/٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢٧/٨.

(١٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:٧٦/٤.

(١٥) البحر المحيط:٢٢٢/٦.

(١٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٣١٦/٢-٣١٧.

(١٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٣٥٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس:٣٧/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن:١٤١/٢، والتفسير الكبير (مفاتيح الغيب):٢٩/٢٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٣١٧/٢، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد:٣٨٢/٣، والتحرير والتنوير:٢٠٧/١٦، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:٣٥٩/٨.

(١٨) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:٦٦٧/٤.

(١٩) ينظر: الرد على النحاة: ٧١-٧٢، وإسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو:٩٨، ونحو التيسير: ٩٨-٩٩.

(٢٠) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٣٣٣/٨.

(٢١) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه : ١٩٩/٥-٢٠٠.

(٢٢) ينظر: الكتاب: ١٣٢/٣، ومعاني القرآن للنحاس:٤٥٥/٤.

(٢٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٩٥٣/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٣٣٣/٨.

(٢٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :٢٣٠/٤، والبحر المحيط:٣٧٤/٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٣٣٤/٨.

(٢٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٤-٢٣٥، والمقتضب: ٣٥٤/٢، ومشكل إعراب القرآن:١٠٨/٢.

(٢٦) ينظر: تفسير أبي السعود:٤/٦٢-٦٣، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد:٣/٥٧٤، وتفسير التحرير والتنوير:١٨/٥٣، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:٢/٧٧٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:٧/٣٨٧، وبلاغة القرآن الكريم في الإعجاز:٦/٥٣٩، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:٧/١٧٧.

(٢٧) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥/١٩٩.

(٢٨) ينظر: الرد على النحاة: ٧١-٧٢.

(٢٩) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه:: ٧/٢٠.

(٣٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٤/٧٤، وسر صناعة الإعراب:١/٢٩١، ومشكل إعراب القرآن:٢/٧٦، والتبيان في تفسير القرآن:٩/١٤٨، والتبيان في إعراب القرآن:٢/١١٣١، والبحر المحيط:٧/٤٨٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٩/٥٤٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٣٥٩، وشرح ابن عقيل:٣/٢٦، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:١٣/ ٢٣، وإعراب القرآن للكرباسي:٧/٢٣١.

(٣١) سر صناعة الإعراب:١/٢٩١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/١١٣١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٩/٥٤٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٣٦٠.

(٣٢) الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٠٢.

(٣٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السرَّاج :١/٤٣٧، وسر صناعة الإعراب:١/٣٠١.

(٣٤) الجنى الداني في حروف المعاني:٨٧-٨٨.

(٣٥) شرح الرضي على الكافية:٤/٣٢٥-٣٢٦.

(٣٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن:٩/١٤٩، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٠١.

(٣٧) معاني النحو:٣/٥٤.

(٣٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/١١٣١، والبحر المحيط:٧/٤٨٩، والجنى الداني في حروف المعاني:٨٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٩/٥٤٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٣٦٠.

(٣٩) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن:٧٥٩، والبحر المحيط:٧/٤٨٩، والجنى الداني في حروف المعاني:٨٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٩/٥٤٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٣٦٠.

(٤٠) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:٧/٢٠- ٢٣.

(٤١) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :١/٢٨٣، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:١/١٢١، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:١/٨٧.

(٤٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:١/١٢٣.

(٤٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن :١/٥٤، والتبيان في إعراب القرآن :١/٧٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:١/٤٣٠، وبلاغة القرآن الكريم في الإعجاز:١/١٥٠.

(٤٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :١/٢٨٣.

(٤٥) البحر المحيط:١/٤٢٠، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/٤٧٣، ومعاني النحو:٤/١٧٦.

(٤٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٥٣-٥٤.

(٤٧) البحر المحيط:١/١٥٩.

(٤٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١/٣٨٦.

(٤٩) التفسير البسيط:٥/٣٥٩، وينظر: التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) : ٨/١٠٦.

(٥٠) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٣/٢٥٢.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٨ - أيلول لسنة ٢٠٢٣

(٥١) ينظر: ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :٥٧٠/١،

(٥٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٤٦٠/١-٤٦٤.

(٥٣) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٥٢/٣، ومعجم القراءات: ٥١٩/١.

(٥٤) ينظر: التفسير البسيط:٣٥٦/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٠٨/١، والدر للمصون في علوم الكتاب المكنون:٢٥٧/٣.

(٥٥) ينظر: التفسير البسيط:٣٥٦/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٠٨/١، والتبيان في إعراب القرآن:٢٧١/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢٥٧/٣.

(٥٦) مشكل إعراب القرآن:١٤٥/١، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢٥٧/٣-٢٥٨.

(٥٧) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٢٢/١، وإعراب القرآن للنحاس:٣٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن:١٤٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٠٧/١، و التبيان في إعراب القرآن:٢٧١/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢٥٣/٣، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:٢١٦/٢، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل:٨٣/٢.

(٥٨) ينظر: التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) : ١٠٨/٨-١٠٩، والتبيان في إعراب القرآن:٢٧١/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢٥٣/٣.

(٥٩) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :٥٧٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٠٧/١، والتبيان في إعراب القرآن:٢٧٠/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢٥٢/٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤١/٢.

(٦٠) ينظر: التفسير البسيط:٣٥٠/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٠٧/١.

(٦١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢٥٢/٣-٢٥٦.

(٦٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٤٦٠/١-٤٦٤.

(٦٣) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢٦١/٢-٢٦٢.

(٦٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة:٣٨٧/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٩/٢، وأمالي ابن الحاجب:١٦٦/١.

(٦٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣٠٦/٢، والحجة للقراء السبعة:٣٨٨/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٩/٢، والبحر المحيط:٢٦٧/٥.

(٦٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣٠٥/٢.

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه:٣٠٥/٢.

(٦٨) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه:٨١/٣، وإعراب القرآن للنحاس:٣٠٦/٢، ومشكل إعراب القرآن:٤١٥/١، والتبيان في إعراب القرآن:٧١٦/٢، أمالي ابن الحاجب:١٦٦/١، والبحر المحيط:٢٦٧/٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٤٠٢/٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٥٤٠/١.

(٦٩) معاني القرآن وإعرابه:٨١/٣، وينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣٠٦/٢.

(٧٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣٠٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن:٧١٦/٢، وأمالي ابن الحاجب:١٦٦/١، والبحر المحيط:٢٦٧/٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٤٠٦/٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٥٤٠/١.

(٧١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨١ .

(٧٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٤٠٨/٦.

(٧٣) معاني القرآن للفراء:٢٩/٢، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٤٠٨/٦.

(٧٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٤٠٨/٦.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٨ - أيلول لسنة ٢٠٢٣

[٧٥]) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:٣/٤٨٩.

[٧٦]) ينظر: المصدر نفسه :٣/٤٨٩.

[٧٧]) أمالي ابن الحاجب:١/١٦٦-١٦٧.

[٧٨]) ينظر: البحر المحيط:٥/٢٦٧.

[٧٩]) ينظر: الرد على النحاة:٢١.

[٨٠]) البحر المحيط:٥/٢٦٧.

[٨١]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٥٤٠.

[٨٢]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:٦/٣٦١.

قائمة المصادر

• **القرآن الكريم**

• اسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين، د. فتوح محمود، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الآداب والفلسفة، العدد ١٨ – ٢٠١٧.

• الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – القاهرة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، (د . ط) .

• إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

• إعراب القرآن، لمحمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي(ت٢٠١٦م)، دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

• إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين الدرويش(ت١٩٨٢م)، دار اليمامة – دمشق –بيروت، ودار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الثالثة عشرة، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.

• الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

• أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب(ت٦٤٦ه)، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار عمَّار– الأردن، ودار الجيل – لبنان، (د . ت) .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
• البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ود. علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .
• البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن عجيبة (ت١٢٢٤ه)، تحقيق: أحمد عبدالله القرشي رسلان، ١٤١٩ه – ١٩٩٩م، (د . ط) .
• بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، لبهجت عبد الواحد الشيخلي، مكتبة دنديس – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
• البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م (د. ط) .
• التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، (د . ط) .
• التبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠ه)، تحقيق: الشيخ أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي – لبنان، الطبعة الثانية، (د. ت) .
• التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور(ت ١٣٩٤هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، (د . ط) .
• تفسير أبي السعود، لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت٩٨٢ه)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، (د . ت) .
• التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي(ت٤٦٨ه)، تحقيق: أحمد بن محمد بن صالح الحمَّادي، ومجموعة من الباحثين، سلسلة الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (د . ت).
• التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، لمحمد الرازي فخر الدين(ت٦٠٤ه)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه - ١٩٨١م .
• الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، لمحمود صافي، دار الرشيد – دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
• الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م .
• الحجَّة للقرَّاء السبعة، لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧ه)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ه -١٩٨٤م .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـــ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، (د . ت) .
• الردُّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢ه)، تحقيق: د. إبراهيم البنَّا، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م .
• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي(ت١٢٧٠ه)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د . ت) .
• سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ه)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم _ دمشق_ الطبعة الثانية، ١٤١٣ه _ ١٩٩٣م.
• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل(ت٧٦٩ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة– مصر، الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٨٥ه– ١٩٦٥م .
• شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨هـــ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس – بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م .
• الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـــ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـــ – ١٩٨٨م .
• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـــ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـــ – ١٩٩٨م .
• المجتبى من مشكل إعراب القرآن، د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، ١٤٢٦هـــ، (د . ط) .
• مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨ه)، دار المرتضى – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ه– ٢٠٠٦م .
• مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـــ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٣٩٤هـــ – ١٩٧٤م .
• معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـــ)، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة(د . ت)، ١٤٠٣هـــ – ١٩٨٣م .
• معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨ه)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي – مكَّة المكرَّمة – جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م .
• معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـــ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـــ– ١٩٨٨م .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٨ – أيلول لسنة ٢٠٢٣

• معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧ م .
• معجم القراءات، د. مصطفى عبد اللطيف، دار سعد الدين للطباعة للنشر –دمشق–، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه–٢٠٠٢م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن محمد و د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
• مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني(ت٤٢٥ه)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم – دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م .
• المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: د . محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في وزارة الأوقاف بمصر، الطبعة الثانية، ٣٩٩هـ –١٩٧٩م .
• نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ه – ١٩٨٤م.